

الموضوع : التشريعات الليبية

قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 586 لسنة
1989 م بإنشاء شركة النقاط الخمس
لاستثمار المحاجر

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 9
السنة الثامنة والعشرون

منتدى نادي الطفل والأسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (586) لسنة 1989م
بإنشاء شركة النقاط الخمس
لاستثمار المحاجر

اللجنة الشعبية العامة ،

بعد الاطلاع على القانون التجارى والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم 65 لسنة 1970م بتقرير بعض الاحكام الخاصة بالتجار
والشركات التجارية والاشراف عليها ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم 79 لسنة 1975 م بشأن ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم 87 لسنة 1975م بشأن بعض الاحكام الخاصة بمزاولة
اعمال الوكالات التجارية ،
وعلى القانون رقم 110 لسنة 1975م بتقرير احكام خاصة بالهيئات
والمؤسسات وشركات القطاع العام ،
وعلى القانون رقم 17 لسنة 1977م فى شأن تنظيم مزاولة الاعمال التجارية،
وعلى القانون رقم 13 لسنة 1981م فى شأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981م بشأن نظام المرتبات للعاملين
الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وعلى القانون رقم 9 لسنة 1984م فى شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية ،
وعلى قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم 3 لسنة 1979 م بشأن
الاختصاصات المسندة للامانة العامة لمؤتمر الشعب العام والتي كانت مقررة لمجلس
قيادة الثورة ،
وعلى اللائحة الادارية للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع ،
وعلى اللائحة المالية للشركات والمنشآت التى تطبق بشأنها مقولة (شركاء
لا إجراء) ،
وبناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية لبلدية النقاط الخمس بكتابه
المؤرخ فى 11 ذى القعدة 1398 و ٠٠ الموافق 14 الصيف 1989 م ،

قررت

مادة (1)

تنشأ وفقا لاحكام هذا القرار شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تسمى (شركة النقاط الخمس لاستثمار
المحاجر) وتتبع للجنة الشعبية لبلدية النقاط الخمس .

وتمارس الشركة نشاطها وفقا للقواعد المعمول بها فى الشركات التجارية طبقا لاحكام القانون التجارى والنظام الاساسى للشركة ، وذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القرار .

مادة (2)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى (مدينة زوارة) ويجوز للشركة أن تنشئ فروعاً ومكاتب لها داخل نطاق البلدية .

مادة (3)

اغراض الشركة : استغلال وادارة وتشغيل محاجر مواد البناء داخل نطاق البلدية بما فى ذلك انتاج وتصنيع طوب البناء والرخام والبلاط وتسويق هذه المنتجات ، ويجوز للشركة فى سبيل تحقيق اغراضها ان تشترك بأى وجه من الوجوه مع غيرها من الشركات والمنشآت التى تزاوّل اعمالاً شبيهة باعمالها أو أن تعاونها على تحقيق اغراضها داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

مادة (4)

مدة الشركة (25) خمس وعشرون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ، ويجوز اطالة المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على اقتراح من اللجنة الشعبية للبلدية .

مادة (5)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (1000000000) (مائة ألف دينار لىبى) مقسم الى (10000) (عشرة الاف) سهم قيمة كل سهم (10) عشرة دنانير) .

مادة (6)

يجوز بقرار من اللجنة الشعبية للبلدية ضم المحاجر الواقعة داخل نطاق البلدية والتى تدخل ضمن اختصاصات الشركة ، على أن يزداد رأس مال الشركة بصافى قيمة اصولها بعد أن يتم تقييمها .

مادة (7)

تتولى ادارة الشركة لجنة شعبية تشكل وتحدد اختصاصاتها طبقا لاحكام القانون رقم 13 لسنة 1981 م بشأن اللجان الشعبية المشار اليه .

مادة (8)

يتكون المؤتمر المهني بالشركة ويمارس اختصاصاته وفقا لاحكام القانون رقم 9 لسنة 1984م فى شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية المشار اليه .

مادة (9)

تكون للشركة ميزانية مستقلة تعد وفقا للنظم المحاسبية المعمول بها فى الشركات التجارية .
ويؤول صافى حساب الشركة بعد استقطاع الاحتياطات وغيرها من المبالغ التى ينص عليها النظام الاساسى للشركة الى الخزانة العامة .

مادة (10)

تكون للشركة لجنة ادارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية للبلدية وتتولى مباشرة اختصاصات اللجنة الشعبية للشركة وذلك الى حين تشكيلها .
وتقوم لجنة الادارة باتخاذ جميع الاجراءات المتعلقة بتأسيس الشركة واعداد النظام الاساسى لها وقيدها فى السجل التجارى واشهارها واستيفاء المستندات اللازمة لهذا الغرض .

مادة (11)

يتولى الجهاز الشعبى للمتابعة فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقا لاحكام القانون رقم 79 لسنة 1975م المشار اليه .

مادة (12)

يصدر بالنظام الاساسى للشركة قرار من اللجنة الشعبية للبلدية بعد التشاور مع اللجنة الشعبية العامة للصناعات الخفيفة وذلك بما لا يخالف احكام هذا القرار .

مادة (13)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 14 محرم 1399 و .
الموافق 16 / 8 / 1989 م